ASAM
STRATEJIK ARAŞTIRMALAR
STRATEGIC STUDIES

تقدير موقف
فبراير 2026

غـزة ونقطـة التحـول في العلاقـة الأمريكيـة-الإسرائيليـة: تـآكل الديمقراطيـة وتصـادم المصالـح

إعـــداد
وحدة الدراسات

www.asamcenter.com
info@asamcenter.com
ASAMERKEZI

ASAM
STRATEJIK ARAŞTIRMALAR
STRATEGIC STUDIES

ASAM للدراســـات الاستراتيجية مركز بـحثي وفكري فاعل تأسـس منذ عام 2015م، بصفته مؤسسـة مسـتقلة تعنى بتطويـر المعرفة ودعم صناعة القـرار في المنطقة العربية.

www.asamcenter.com

تقدير موقف

غزة ونقطة التحـول في العلاقة الأمريكية-الإسرائيليـة: تـآكل الديمقراطيـة وتصادم المصالح

الملخص التنفيذي

تمر العلاقة الأمريكية-الإسرائيلية بمرحلة إعادة تعريف عميقة تتجاوز الخلافات التكتيكية إلى مستوى التباين البنيوي في الرؤية الاستراتيجية. ففي الوقت الذي تسعى فيه الولايات المتحدة إلى إعادة تموضع عالمي يركز على احتواء الصين وتقليص الانخراط العسكري المباشر في الشرق الأوسط، تنتهج الحكومة الإسرائيلية الحالية مساراً يقوم على تثبيت الضم الزاحف للضفة الغربية، وإعادة هندسة التوازن المؤسسي الداخلي، وتوسيع نطاق السيطرة الأمنية في غزة دون أفق سياسي واضح.

هذه التحولات لا تمثل مجرد خلاف حول إدارة الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، بل تمسّ جوهر "العقد القيمي" الذي شكّل أساس التحالف الأمريكي-الإسرائيلي منذ سبعينيات القرن الماضي. فمع تآكل استقلال القضاء، وتسييس مؤسسات الدولة، وتكريس واقع سياسي يُنظر إليه دولياً بوصفه نظاماً تمييزياً دائماً، تتعرض السردية التي قامت عليها العلاقة الثنائية – "ديمقراطية مشتركة في بيئة إقليمية مضطربة" – لضغوط غير مسبوقة.

المقدمة

على مدى عقود، استندت العلاقة الأمريكية-الإسرائيلية إلى ركيزتين أساسيتين: التفوق الاستراتيجي الإسرائيلي في بيئة إقليمية معادية، والاشتراك القيمي بوصف إسرائيل "ديمقراطية ليبرالية" في الشرق الأوسط كما يرونها، غير أن المرحلة الراهنة تكشف عن تصدّع متزامن في الركيزتين معاً.

فبينما تحقق إسرائيل تفوقاً عسكرياً واضحاً على خصومها التقليديين، تشهد بنيتها المؤسسية الداخلية توتراً عميقاً نتيجة مشروع إعادة هندسة السلطة القضائية وتوسيع السيطرة السياسية على مؤسسات الدولة. وفي الوقت ذاته، تتبنى الحكومة الحالية مقاربة إقليمية تقوم على تكريس الضم الزاحف في الضفة الغربية وإدارة غزة أمنياً دون أفق سياسي، وهو ما يضع واشنطن أمام معضلة استراتيجية: كيف توازن بين التزامها بأمن إسرائيل ومصالحها الأوسع في الاستقرار الإقليمي وإعادة التموضع العالمي؟

التحولات البنيوية داخل إسرائيل

1.إضعاف مبدأ الفصل بين السلطات. يشكل الجدل حول تقليص صلاحيات المحكمة العليا وإعادة تشكيل لجنة اختيار القضاة نقطة ارتكاز في الأزمة الداخلية. فالمحكمة العليا كانت تاريخياً صمام أمان يقيّد تغوّل السلطة التنفيذية. أي إعادة تعريف لدورها تمثل انتقالاً من "ديمقراطية ليبرالية" إلى نموذج ذي نزعة أغلبيّة قومية.

هذا التحول لا يُقاس فقط بمعايير داخلية، بل ينعكس على شرعية إسرائيل الدولية، خصوصاً في الغرب، حيث يرتبط الدعم السياسي طويل الأمد بالهوية الديمقراطية للدولة الحليفة.

2.تسييس المؤسسات الأمنية. تُثار تساؤلات حول استقلالية الأجهزة الأمنية، سواء جهاز الأمن الداخلي أو أجهزة الاستخبارات، في ظل تعيينات يُنظر إليها على أنها ذات اعتبارات سياسية. في بيئة أمنية شديدة التعقيد، يخلق هذا الأمر مخاطر مضاعفة:

- تقويض المهنية المؤسسية.
- إضعاف الثقة المجتمعية في قرارات الأمن القومي.

3.الانقسام المجتمعي وهجرة الكفاءات. تشير مؤشرات متعددة إلى تزايد الاستقطاب الداخلي، لا سيما بين التيارات العلمانية واليمينية الدينية. ويترافق ذلك مع هجرة ملموسة في أوساط النخب التقنية والطبية، ما يهدد على المدى البعيد أحد أهم مصادر قوة إسرائيل: اقتصاد المعرفة.

الضم الزاحف وإعادة تعريف الصراع الفلسطيني

من إدارة الصراع إلى تثبيت الأمر الواقع . تعتمد الحكومة الحالية مقاربة تقوم على إدارة الصراع بدلاً من حله، عبر: توسيع الاستيطان في الضفة الغربية، وإعادة تصنيف أراضٍ كـ"أراضي دولة"، وإضعاف السلطة الفلسطينية سياسياً ومالياً. هذه السياسات تقترب من واقع "الدولة الواحدة غير المتساوية"، ما يفتح الباب أمام توصيفات دولية خطيرة، ويحوّل الصراع من نزاع حدودي إلى صراع حقوقي-مدني طويل الأمد.

كما أنّ التداعيات الديموغرافية. يقف الإسرائيليون أمامها بحساسية شديدة فالتقارب العددي بين اليهود والفلسطينيين في المساحة الممتدة بين البحر والنهر دون مساواة سياسية كاملة يضع إسرائيل أمام مأزق بنيوي بين الحفاظ على طابعها اليهودي والحفاظ على هويتها الديمقراطية.

غزة كاختبار للبنية الديمقراطية الإسرائيلية

إدارة الحرب في غزة وما تبعها من غياب لجنة تحقيق مستقلة بشأن إخفاقات السابع من أكتوبر، إضافة إلى الجدل حول تقليص صلاحيات المحكمة العليا، جعلت من الأزمة الغزية اختباراً مزدوجاً لاختبار المساءلة المؤسسية. ومدى خضوع القيادة السياسية للمحاسبة في زمن الحرب، واختبار سيادة القانون. من خلال مدى احترام الضوابط القانونية والإنسانية في إدارة العمليات العسكرية.

في هذا السياق، لا تنفصل غزة عن مشروع إعادة هندسة النظام السياسي الإسرائيلي. فالحرب وفّرت مظلة سياسية لتأجيل أو تحييد نقاشات داخلية حول الإصلاح القضائي، في حين عمّقت الانقسام المجتمعي بين تيارات ترى في الحرب ضرورة أمنية مطلقة، وأخرى تخشى أن تتحول إلى أداة لتغيير هوية الدولة.

انعكاسات المسار الإسرائيلي على المصالح الأمريكية

- **التوتر مع الحلفاء العرب**. ترتبط الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط اليوم بثلاثة أهداف رئيسية:

1.توسيع مسار التطبيع العربي-الإسرائيلي.

2.تقليل الوجود العسكري الأمريكي المباشر.3.احتواء إيران دون الانجرار إلى حرب شاملة.

غير أن سياسات الضم والاستيطان تعرقل المسار الأول، وتُبقي المنطقة في حالة احتقان تعيق الهدفين الآخرين. تتأثر بذلك علاقات واشنطن مع دول محورية مثل: السعودية، مصر، الأردن، الإمارات، تركيا، قطر. حيث تربط هذه العواصم أي تطبيع شامل بوجود أفق سياسي للقضية الفلسطينية.

- **التحول في الرأي العام الأمريكي**. تشهد الولايات المتحدة تحوّلاً تدريجياً في المزاج السياسي، خصوصاً بين الشباب. لم يعد الدعم غير المشروط لإسرائيل محل إجماع، بل أصبح موضوع جدل حزبي وانتخابي. هذا التحول لا ينعكس فوراً على السياسة الرسمية، لكنه يراكم ضغطاً طويل الأمد قد يعيد صياغة شروط الدعم العسكري.

- **الإشغال الاستراتيجي وملف الصين**. تسعى واشنطن إلى إعادة توجيه مواردها نحو التنافس مع الصين في آسيا-المحيط الهادئ. إلا أن أي تصعيد دائم في الضفة أو غزة، أو تدهور في علاقات إسرائيل مع جوارها العربي، سيبقي الولايات المتحدة منخرطة في إدارة الأزمات الشرق أوسطية، ما يقيد حريتها الاستراتيجية.

الضم الزاحف وتجريف الأراضي - إعادة تشكيل الجغرافيا السياسية في الضفة الغربية

منذ احتلال عام 1967، اعتمدت إسرائيل سياسة إعلان مساحات واسعة من الضفة الغربية كمناطق عسكرية مغلقة أو «أراضي دولة»، ما حرم الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم الزراعية. وتشير التقديرات إلى فقدان الفلسطينيين أكثر من 1.5 مليون دونم نتيجة المصادرات المباشرة والتوسع الاستيطاني وشق الطرق الالتفافية.

تشكل المنطقة (C)، التي تمثل نحو 60% من مساحة الضفة، المجال الحيوي الرئيسي للتوسع الاستيطاني. وفي عام 2025، صادقت الحكومة الإسرائيلية برئاسة بنيامين نتنياهو على إعادة فتح تسجيل الأراضي في المنطقة (C) باعتبارها «أملاك دولة»، ما يُنظر إليه كخطوة قانونية لإضفاء شرعية داخلية على السيطرة الفعلية، وتكريس واقع الضم الزاحف. هذه السياسات لا تقتصر على توسيع المستوطنات، بل تشمل:

- شق طرق عسكرية والتفافية تربط الكتل الاستيطانية ببعضها.
- تقطيع أوصال المدن الفلسطينية.
- تقويض إمكانية قيام دولة فلسطينية متصلة جغرافياً.

كما شهد عام 2025 تصاعداً ملحوظاً في عمليات الهدم، لا سيما في مخيم نور شمس قرب طولكرم، حيث أُزيلت أحياء سكنية كاملة خلال عمليات عسكرية، ما أدى إلى نزوح عشرات الآلاف. وتشير تقارير حقوقية إلى:

- مقتل أكثر من 1,000 فلسطيني خلال عامين في الضفة الغربية.
- آلاف الإصابات والاعتقالات.
- تصاعد غير مسبوق في اعتداءات المستوطنين بحماية أو تغاضٍ عسكري.

هذا المسار يعكس انتقالاً من «إدارة الصراع» إلى إعادة هندسة ديمغرافية ميدانية.

وفي القدس الشرقية، تتقاطع سياسات الهدم وسحب الهويات وبناء المستوطنات مع هدف واضح يتمثل في تغيير التوازن الديمغرافي. تشير معطيات فلسطينية إلى تسارع وتيرة سحب الإقامات من المقدسيين، وتوسيع المستوطنات في أحياء مثل سلوان والشيخ جراح، وعزل القدس عن محيطها الفلسطيني عبر الجدار الفاصل. والهدف من وراء ذلك هو تحويل القدس إلى مدينة ذات أغلبية يهودية ساحقة، بما يعيد تعريف هويتها السياسية والثقافية.

غزة - الكلفة الإنسانية والدمار البنيوي بعد الحرب

بحسب دراسات دولية مستقلة نُشرت في مجلة The Lancet، تجاوز عدد القتلى في قطاع غزة منذ أكتوبر 2023 حتى يناير 2025 75,000 شخص، مع تقديرات تشير إلى إمكانية تخطي الرقم 80,000 شهيد. كما تجاوز عدد الجرحى 110,000 مصاب، نسبة كبيرة منهم من الأطفال والنساء.

ويتمثل حجم الدمار المادي بنحو 78% من المباني في القطاع تعرضت للتدمير أو أضرار جسيمة، وأكثر من 61 مليون طن من الأنقاض تغطي مساحات واسعة من غزة، وانهيار شبه كامل للبنية التحتية: مياه، كهرباء، مستشفيات، مدارس.

هذا وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن غزة تحتاج إلى ما يقارب 70 مليار دولار لإعادة الإعمار، بينما تتجاوز الخسائر الإجمالية في غزة والضفة 53 مليار دولار. في حين أنّ إعادة الإعمار لا تعني فقط البناء، بل:

- إزالة ملايين الأطنان من الركام.
- معالجة آثار التلوث والذخائر غير المنفجرة.
- إعادة تأهيل النظام الصحي والتعليمي.
- معالجة الصدمات النفسية لجيل كامل.

وفي مجال تدهور الوضع الإنساني هناك ملايين النازحين داخل القطاع. إضافةً إلى الأزمة الغذائية الحادة، وانهيار النظام الصحي، وتضرر أكثر من 90% من المدارس.

السيناريوهات الاستراتيجية:

السيناريو الأول: الاستمرار في المسار القائم.

إذا واصلت حكومة بنيامين نتنياهو نهجها الحالي القائم على توسيع الاستيطان، وترسيخ الضم الزاحف، والمضي في إعادة تشكيل التوازنات المؤسسية داخلياً، فإن المسار المرجّح لن يكون انفجاراً فورياً، بل تآكلاً تدريجياً متعدد المستويات.

على المستوى الدولي، ستتزايد عزلة إسرائيل في المحافل القانونية والحقوقية، وسيتصاعد الجدل داخل العواصم الغربية حول حدود الدعم غير المشروط. لن تنقطع العلاقة الأمريكية-الإسرائيلية، لكنها ستتحول إلى علاقة دفاعية تُدار في أجواء حرج سياسي متنامٍ، خصوصاً مع استمرار التحول في الرأي العام الأمريكي.

إقليمياً، سيظل التطبيع مع السعودية معلقاً بشروط سياسية واضحة، بينما ستبقى علاقات إسرائيل مع الأردن ومصر تحت ضغط أمني وشعبي متصاعد. وبدلاً من أن تنجح واشنطن في تقليص حضورها العسكري في الشرق الأوسط، ستجد نفسها مضطرة لإدارة أزمات دورية ناتجة عن احتقان دائم.

داخلياً، سيستمر الاستقطاب المجتمعي الإسرائيلي في التعمق، وقد تتزايد هجرة الكفاءات، ما يضعف تدريجياً أحد أعمدة التفوق الإسرائيلي: الاقتصاد المعرفي. وهكذا يتحول الحليف الاستراتيجي من "رصيد صافٍ" إلى "كلفة مستمرة".

السيناريو الثاني: الضغط الأمريكي المشروط .

في هذا السيناريو، تدرك واشنطن أن الحفاظ على التحالف يتطلب إعادة تعريف قواعده، فتنتقل من نمط الدعم غير المشروط إلى صيغة "الدعم المرتبط بالسلوك". لا يعني ذلك قطيعة أو عقوبات شاملة، بل استخدام أدوات ضغط سياسية ومالية هادئة، تشمل:

- إعادة ربط بعض أوجه المساعدات بمعايير تتعلق بالتوسع الاستيطاني.
- دعم استقلال القضاء والمؤسسات الإسرائيلية.
- تفعيل دبلوماسية مكوكية لإحياء مسار سياسي تدريجي مع الفلسطينيين.

السيناريو الثالث: الانزلاق إلى تصعيد إقليمي.

أما السيناريو الأخطر فيتمثل في تراكم الاحتقان إلى نقطة انفجار، سواء عبر تصعيد واسع في الضفة الغربية، أو جولة عسكرية جديدة في غزة، أو مواجهة متعددة الجبهات تشمل أطرافاً إقليمية.

في هذا السياق، قد تتدهور علاقات إسرائيل مع جيرانها العرب بصورة غير مسبوقة منذ توقيع معاهدات السلام، وتجد واشنطن نفسها أمام خيارين كلاهما مكلف:

إما الانخراط عسكرياً بشكل أوسع لحماية حليفها، أو المخاطرة بفقدان مصداقيتها الأمنية في المنطقة.

سيؤدي ذلك إلى تعطيل أي جهود أمريكية لإعادة التموضع نحو آسيا، وسيمنح خصوم واشنطن - وفي مقدمتهم إيران - فرصة لتوسيع نفوذهم السياسي والإعلامي عبر تصوير الولايات المتحدة كطرف عاجز عن إدارة حلفائه.

في هذا السيناريو، لا تكون الأزمة مجرد خلاف سياسي، بل تحوّلاً بنيوياً في البيئة الإقليمية يعيد إنتاج دورة صراع مفتوح يصعب احتواؤه سريعاً.

الخلاصة:

تشير المعطيات إلى أن العلاقة الأمريكية-الإسرائيلية تمر بمرحلة إعادة تعريف. فإسرائيل، التي كانت تُقدَّم بوصفها رصيداً استراتيجياً صافياً لواشنطن، تواجه خطر التحول إلى مصدر استنزاف سياسي وأخلاقي واستراتيجي.

إن التحدي الأكبر لا يكمن فقط في التهديدات الإقليمية التقليدية، بل في قدرة إسرائيل على الحفاظ على نموذجها المؤسسي الديمقراطي، وفي قدرتها على إدارة الصراع الفلسطيني بطريقة لا تقوّض مصالح حلفائها.

بالنسبة للولايات المتحدة، المسألة ليست التخلي عن إسرائيل أو دعمها دون قيد، بل إعادة مواءمة العلاقة بحيث تبقى ركيزة استقرار، لا بؤرة احتكاك دائمة في نظام دولي يتجه نحو تنافس القوى الكبرى.

وفي المحصلة، فإن استمرار الانزياح الحالي قد يفضي إلى نقطة تحوّل تاريخية، تُعيد رسم طبيعة التحالف ذاته، وتفرض على واشنطن الاختيار بين إدارة تحالف مشروط ومتوازن، أو تحمّل كلفة شراكة تتصادم تدريجياً مع أولوياتها الاستراتيجية الكبرى.

ASAM
STRATEJIK ARAŞTIRMALAR
STRATEGIC STUDIES

www.asamcenter.com
info@asamcenter.com

ASAMERKEZI